الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مشروع كلمة السيّد شهاب بودن،
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
رئيس اللجنة الوطنية للطّاقة الذريّة.

رئيس وفد الجمهورية التونسيّة المشارك في أشغال الدورة العادية التاسعة والخمسين للمؤتمر العام

للوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة

فيانا ، 14 -18 سبتمبر 2015

السيّد الرئيس،

يسعدني أن أتقدّم إليكم بأحرّ التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة العاديّة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق. ونرى في انتخابكم تعبيرا منا جميعا عن فائق تقديرنا لخبرتكم و لكفاءتكم التي نعرفها عنكم وكذلك تقديرا متجدّدا لبلدكم الصديق إيطاليا.

كما أغتنم هذه المناسبة لأجدّد عبارات التقدير للسيد يوكيا أمانو، المدير العامّ للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة على المجهودات التي يبذلها في سبيل تحقيق أهداف الوكالة والحفاظ على استقلاليّة الأمانة ودعم تمثيليّة المرأة من الدول النامية في المناصب القياديّة بالوكالة.

السيّد الرئيس،

ترحب بلادي بانضمام دول أنتيقوا وبربودا وبربادس لعضوية الوكالة و نتقدّم لها بأحرّ التهاني، ويمثّل هذا الانضمام خطوة إضافيّة في اتّجاه تحقيق شمولية الوكالة على النطاق الدولي.

السيّد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدّم بأخلص عبارات الشّكر للمجهودات التي بذلتها أمانة الوكالة وكافة فرق الخبراء والمنظمات المساهمة في إعداد تقرير المدير العام حول حادث فوكوشيما داييتشي والذي نتطلع لدراسته ومناقشته. ولا يفوتني في هذا الإطار أن أعبّر عن تعاطفنا المتجدّد مع الشعب الياباني وثقتنا في قدرة مؤسساته على إزالة آثار هذا الحادث الأليم. ونحن سنعمل، كبقيّة الدول الأعضاء، إلى استخلاص العبر والعمل بالدروس المستفادة.

السيّد الرئيس،

رغم عدم امتلاك تونس لمنشآت نوويّة وفقا لتعريف اتفاقيّة الأمان النووي، فإنّها تولي موضوع الأمان النووي أهميّة بالغة نظرا للنطاق الواسع للمضار التي قد تترتب عن أية حوادث نوويّة من جهة وأخذا بعين الاعتبار إمكانية تركيز منشآت نووية بتونس مستقبلا.

ولئن اقتضت الظروف الحالية التي تمرّ بها بلادي تأجيل الحسم في هذا الخيار، إلا انه يظلّ قائما كخيار استراتيجياً نواصل دراسة إمكانيّة تحقيقه، ونعمل بالتوازي مع

ذلك على وضع البنى الأساسية المناسبة لمثل هذه المشاريع الهامّة على المستويات التشريعيّة والرقابيّة والمؤسساتيّة وتدريب الإطارات البشريّة المختصّة.

السيّد الرئيس،

بالنظر إلي الأوضاع الأمنية التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتفاقم ظاهرة الإرهاب وتداخلها مع مسالك التهريب وتزامنها مع الأزمات السياسيّة، رسخت لدينا قناعة أن الإرهاب النووي لم يعد تهديدا مفترضا فحسب بل أضحى تهديدا ممكنا.

وفي إطار مساعيها لمواجهة المخاطر الإرهابية قامت تونس بمراجعة قانون مكافحة الإرهاب وخصّت موضوع الإرهاب النووي بعدّة أحكام جاءت متوافقة سواء مع متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة منها القرار رقم 1540 أو مع ما تعهدت به بلادي في إطار اتفاقيّة قمع أعمال الإرهاب النووي. كما وسعنا من جهة أخرى من دائرة التوقّي وبناء القدرات والتكوين وتوفير المعدّات الضروريّة بقدر ما سمحت به إمكانياتنا وما تقدّمه برامج التعاون الدولي المتاحة.

غير أن المجهودات التي تبذلها بلادي لا تكفي لوحدها للتصدّي لمثل هذه المخاطر ذات الطّابعين الإقليميّ والدوليّ. ولأجل ذلك فإنّنا نؤكّد على أهميّة أن تتولّى الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة مساعدة الدول الأعضاء بالمنطقة والراغبة في ذلك بما فيها تونس في مجال الأمن النووي والاستعداد للطوارئ.

وخدمة لهذا التوجّه، فإنّنا ندعو أمانة الوكالة على تصوّر وتركيز برنامج خصوصي للأمن النووي يخصّص لدول المنطقة ويأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات الميدانيّة وحاجيات هذه الدول ويستهدف دعم قدراتها قصد مواجهة مخاطر الإرهاب النووي والحد من تهديداته قدر الإمكان.

السيّد الرئيس ،

لقد حرصت بلادي منذ انضمامها للوكالة سنة 1957 على إرساء علاقات تعاون مستديم معها. وقد تمّ خلال العقود الماضية تنفيذ العديد من البرامج نخص بالذكر منها التعاون المثمر في مجال استخدام التقنيات النوويّة لمعالجة أمراض السرطان والذي انطلق منذ عقدين ومكننا من تطوير الخدمات الصحيّة للمرضى وفتح آفاق جديدة للعلاج.

وسوف نواصل العمل على دعم استخدامات هذه التقنية العلاجية وتطويرها مواكبة للمتغيرات التكنولوجية وتقريبا للخدمات الصحية للمرضى. ورغم الجهود المبذولة لتحسين وتقريب الخدمات، لازالت تواجهنا تحديات كبيرة تتمثل في افتقار مناطق شاسعة من بلادي لمراكز علاج السرطان وتشخيصه المبكر باستخدام التكنولوجيا النوويّة. ونحن، وإذ نعوّل على أنفسنا في رفع هذه التحديّات، إلا أنّنا نأمل في مواصلة الوكالة دعمها لتونس لتعميم هذه الخدمات بهذه المناطق.

السيّد الرئيس،

تحرص بلادي على الوفاء بتعهدّاتها الماليّة تجاه الوكالة بقدر حرصها على الاستفادة من إمكانيّات التعاون التي توفّرها. و في هذا الإطار، تتعهّد تونس بدفع مساهمتها في صندوق التعاون الفنيّ بعنوان السنة المقبلة وفقا للنسبة المحدّدة.

السيّد الرئيس ،

تسعى تونس إلى دعم تعاونها العلمي مع مختلف الدول الشقيقة خاصّة في إطار الهيئة العربيّة للطاقة الذريّة التي تحتضن بلادي مقرّها. وأودّ أن اغتنم هذه المناسبة لأتوجّه بالشكر لأمانة الوكالة على دعمها المتواصل للهيئة العربية للطاقة الذرية خاصّة

في إطار مشروع شبكة النور للهيئات الرقابية العربية والذي تحتضنه الشبكة العالمية للأمان والأمن النووي بموقع الوكالة الالكتروني. ونحن نشجّع أمانة الوكالة على المضيّ قدما في دعم شبكة النور والشبكة العالمية لدورها المحوري في دعم الأمان والأمن النوويين على النطاق الإقليمي والدولي.

السيّد الرئيس ،

بالنظر إلى أهميّة دور الوكالة في توفير مختلف الخدمات والمصادر العلمية والبيانات وعديد الوثائق الأخرى لفائدة الدول الأعضاء عبر موقعها الالكتروني، فإنّه يقع على عاتق أمانة الوكالة التأكّد من إمكانيّة وصول مستخدمي هذا الموقع الالكتروني من الدول الأعضاء وبمختلف مستوياتهم من مبتدئين ومختصّين وصنّاع القرار إلى المعلومات المنشودة. غير أنّه، في معظم الحالات، لا يتسنّى ذلك إلاّ للخبراء، فتعدّد بوابات الولوج للمعلومات أصبح يحجب بيانات مهمّة عمل خبراء الوكالة على وضعها على ذمّة الدول الأعضاء للاستفادة منها. ولتفادي هذه الوضعيّة، فإنّنا نؤكّد على أهميّة إعادة رسم السياسة المعلوماتيّة للوكالة في هذا الخصوص والحرص على تمكين الوصول إلى المعلومات انطلاقا من قاعدة موحّدة وفي أحسن الظروف.

السيّد الرئيس ،

عملت بلادي على خلال السنوات الماضية على فتح آفاق جديدة للتعاون مع العديد من البلدان وخاصّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضمن برامجها المخصصّة للغرض. ففي إطار اتّفاق التعاون المبرم مع الإدارة الوطنيّة للأمن النووي، واصلنا خلال سنة 2015 التّعاون في مجال الاستعدادات الضروريّة لإدخال البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. كما تواصل ضمن برامج أخرى تعزيز قدرات بلادي في مجال الأمن النووي.

وبهذه المناسبة، أتوجّه بالشّكر لحكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على الدعم الذي ماانفكّت توفّره لتونس في مختلف المجالات بما في ذلك ميدان الأمن النووي والضمانات النوويّة.

السيّد الرئيس ،

سبق لبلادي أن أعلنت من هذا المنبر، خلال الدورات القليلة الماضية للمؤتمر العام أنّها تعمل على إحداث هيكل رقابي جديد يتمتع بالاستقلاليّة وفقا للضوابط المتعارف عليها. كما عملت، من جهة أخرى، على سنّ إطار قانونيّ جديد ينظّم

مختلف استخدامات الطاقة والتقنيات النوويّة التزاما بالاتفاقيات المصادق عليها وبالمعايير الدوليّة خاصّة منها تلك المعتمدة من الوكالة الدولية للطاقة الذريّة.

وقد تمكّن فريق الخبراء المحدث للغرض من إعداد منظومة متكاملة تمّت مراجعتها في عدة مناسبات مع خبراء الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. وقد تضمّنت هذه المنظومة قواعد وآليات تؤسّس لتنفيذ الاتفاقيّات الدوليّة المصادق عليها من طرف بلادي والاتفاقيّات الأخرى التي سنتولّى المصادقة عليها وهي البروتوكول الإضافي لاتّفاق الضمانات والاتفاقيّة المشتركة واتفاقيّة فيانّا حول المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النوويّة .

وكما تعلمون مرّت بلادي، خلال نفس تلك الفترة بفترات انتقالية أعقبت ثورة الشّعب التونسي حالت دون استكمال إجراءات استصدار هذه المنظومة نظرا لإعادة ترتيب الأولويات حيث تمّ بالتركيز المطلق على اعتماد دستور جديد للجمهورية التونسية وسن القوانين المنظمة للانتقال الديمقراطي. وقد اجتزنا هذه الفترة بنجاح بعد تنظيم الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية في موفى سنة 2014.

ورغم تعدّد التحديّات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والتي تضغط من حين لآخر باتجاه إعادة ترتيب أولويّات العمل الحكومي والبرلماني، نظلّ عاقدين العزم على المضي قدما في مسار اعتماد المنظومة التشريعية والرقابية للأنشطة النووية والمصادقة على الاتفاقيات التي ذكرناها إيمانا منّا بأهمية الوفاء بكافة التعهدّات الدوليّة للجمهوريّة التونسيّة.

السيد الرئيس ،

تدعم بلادي جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز فعاليّة نظام الضمانات النوويّة وحل الخلافات القائمة عبر التفاوض. وفي هذا الشّأن، ترحّب تونس بالاتفاق النووي الذي تمّ التوصل إليه مؤخرا بين إيران والمجتمع الدولي. ونأمل بأن يتمّ تنفيذ مقتضياته في الآجال المحدّدة.

وتأمل تونس أن يكون هذا الاتّفاق خطوة أولى تليها خطوات أخرى من أجل تحقيق مطلب أغلب دول المنطقة والمتمثّل في إحداث منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخاصّة منها الأسلحة النوويّة بالشرق الأوسط وإخضاع جميع المنشآت النوويّة

بالمنطقة، بما في ذلك المنشآت النوويّة الإسرائيليّة، لرقابة ونظام ضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

السيّد الرئيس ،

في الختام أود أن أجدّد لكم تمنيّاتنا بالنجاح و التوفيق.